

Distr.: General
14 October 2022
Arabic
Original: English



الدورة السابعة والسبعون

البند 68 (ج) من جدول الأعمال

تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها: حالات حقوق الإنسان
والتقارير المقدمة من المقررين والممثلين الخاصين

حالة حقوق الإنسان في جمهورية إيران الإسلامية

تقرير الأمين العام*

موجز

يُقدّم هذا التقرير عملاً بقرار الجمعية العامة 178/76، الذي طلبت فيه الجمعية إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية في دورتها السابعة والسبعين تقريراً عن التقدم المحرز في تنفيذ القرار، يشمل خيارات وتوصيات بشأن تحسين تنفيذه. وبناءً على ذلك، يتضمن التقرير معلومات عن الأنماط والاتجاهات فيما يتعلق بحالة حقوق الإنسان في جمهورية إيران الإسلامية، وعن التقدم المحرز في تنفيذ القرار 178/76، والتوصيات الرامية إلى تحسين حالة حقوق الإنسان.



الرجاء إعادة استعمال الورق

* قُيِّم هذا التقرير بعد انقضاء الموعد النهائي لتقديمه بُغية تضمينه أحدث المستندات.

041122 281022 22-23294 (A)



أولا - مقدمة

- 1 - يُقدّم هذا التقرير عملاً بقرار الجمعية العامة 178/76 بشأن حالة حقوق الإنسان في جمهورية إيران الإسلامية، الذي طلبت فيه إلى الأمين العام أن يقدم إليها تقريراً في دورتها السابعة والسبعين عن التقدم المحرز في تنفيذ القرار. وهو يغطي الفترة من 11 حزيران/يونيه 2021 إلى 31 تموز/يوليه 2022.
- 2 - ويتضمن التقرير معلومات تستند إلى تقارير وشهادات تلقتها مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان من حكومة جمهورية إيران الإسلامية ومن منظمات غير حكومية ومؤسسات إعلامية وأفراد. ويستند التقرير أيضاً إلى ملاحظات وتوصيات قدمتها آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان.

ثانياً - لمحة عامة عن حالة حقوق الإنسان في جمهورية إيران الإسلامية

ألف - عقوبة الإعدام والحرمان التعسفي من الحياة

- 3 - يلاحظ الأمين العام مع القلق الحالات الفردية العديدة المتصلة بعقوبة الإعدام والحرمان التعسفي من الحياة المشار إليها في التقرير المؤقت عن حالة حقوق الإنسان في جمهورية إيران الإسلامية المقدم إلى مجلس حقوق الإنسان⁽¹⁾. وهذه الحالات قد تشكل انتهاكات للحق في الحياة (مثل عمليات الإعدام التعسفي، واستخدام قوات الأمن للقوة على نحو غير ضروري وغير متناسب ضد المحتجين السلميين الذي يؤدي إلى وفاة المتظاهرين، والحرمان التعسفي من الحياة أثناء الاحتجاز الناجم عن التعذيب أو الحرمان من الحصول على الرعاية الطبية في الوقت المناسب) التي يمكن أن تتحمل الدولة المسؤولية عنها. ووفقاً للمبين أدناه، فإن هذه الشواغل ظلت قائمة طوال الفترة المشمولة بالتقرير. ووفقاً لما ذكرته اللجنة المعنية بحقوق الإنسان، يجب على الدول الأطراف في العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية أن تحقق في ادعاءات الانتهاك وأن تكفل تقديم من تثبت مسؤوليتهم عنها إلى العدالة، وقد يفضي التقاعس عن القيام بذلك في حد ذاته إلى حدوث انتهاك قائم بذاته للعهد⁽²⁾.

تطبيق عقوبة الإعدام

- 4 - استناداً إلى المعلومات التي تلقتها مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، تشير التقديرات إلى أن ما لا يقل عن 318 شخصاً، من بينهم 9 نساء، أعدموا في الفترة من 1 كانون الثاني/يناير إلى 31 تموز/يوليه 2022. ويمثل هذا العدد خلال الأشهر السبعة الأولى من عام 2022 زيادة حادة مقارنة بعدد الأشخاص الذين أعدموا خلال عام 2021 بأكمله (333 شخصاً على الأقل). وتشير التقارير إلى أن الأقليات الإثنية والقومية تأثرت بشكل غير متناسب بعمليات الإعدام. فمن بين 251 شخصاً أفيد بأنهم أعدموا في الفترة من 1 كانون الثاني/يناير إلى 30 حزيران/يونيه 2022، تشير مصادر المنظمات غير الحكومية إلى أن 65 شخصاً انتموا إلى الأقلية البلوشية⁽³⁾، و 24 إلى الأقلية الكردية،

(1) A/HRC/50/19، الفقرات 4-22.

(2) CCPR/C/21/Rev.1/Add.13، الفقرتان 15 و 18.

(3) www.amnesty.org/en/latest/news/2022/07/iran-horrific-wave-of-executions-must-be-stopped/

و 5 مواطنين أفغان⁽⁴⁾. ومن بين مجموع عدد حالات الإعدام في الفترة من 1 يناير/كانون الثاني إلى 30 حزيران/يونيه 2022، تعلق ما لا يقل عن 86 حالة إعدام بجرائم تتصل بالمخدرات، مما يواصل الاتجاه المقلق المتمثل في زيادة حالات الإعدام المتعلقة بالمخدرات التي لوحظت منذ عام 2021⁽⁵⁾. ولم تعلن السلطات عن أي من حالات الإعدام المتعلقة بالمخدرات. وارتفع بشكل كبير عدد حالات الإعدام المتعلقة بالاحتجاجات، بما في ذلك الاحتجاجات التي بدأت في 7 أيار/مايو 2022 رداً على تخفيضات الحكومة لإعانات الدعم الحكومي، مما أدى إلى زيادة الأسعار ثلاثة أضعاف في تكلفة السلع الغذائية الأساسية. وتشير التقديرات إلى أن 55 شخصاً أعدموا في أيار/مايو 2022 وحده، وهو أعلى معدل شهري لعمليات الإعدام منذ عام 2017⁽⁶⁾. وبينما لم يتم الإبلاغ إلا عن حالة إعدام علنية واحدة فقط منذ بداية جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) في شباط/فبراير 2020، فقد تم في 23 تموز/يوليه 2022 إعدام إيمان سابزيكار علناً، في تجاهل لرأي اللجنة المعنية بحقوق الإنسان بأن عمليات الإعدام العلنية تتعارض مع المادة 7 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية⁽⁷⁾. وذكرت الحكومة في تعليقاتها أنه عند مقارنة الفترة 2018-2013 بالفترة 2018-2022، انخفض عدد حالات الإعدام بنسبة 83 في المائة.

5 - ولا تزال هناك بواعث قلق جدية بشأن الفرض الإلزامي لعقوبة الإعدام عن طريق القصاص (الجزء من جنس العمل). ويحول الافتقار إلى الإجراءات القانونية الواجبة والمحاكمة العادلة، المُلاحَظ باستمرار، دون التقييم الموضوعي للظروف الخاصة للجريمة، ولا سيما ما إذا كان القتل متعمداً أو مع سبق الإصرار، وما إذا كانت عقوبة الإعدام ستفرض على "أشد الجرائم خطورة" وفقاً للمادة 6 (2) من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية⁽⁸⁾. وتشير التقارير الواردة إلى أن العديد من الاعترافات، قبل صدور أحكام الإعدام، تُنتزع بالإكراه، وفي بعض الحالات، تحت التعذيب. ووفقاً لما أبرزته اللجنة المعنية بحقوق الإنسان، فإن الفرض الإلزامي لعقوبة الإعدام وانتهاكات ضمانات إجراء محاكمة عادلة من شأنهما في حد ذاتهما أن يجعلاً طابع حكم عقوبة الإعدام تعسفياً، مما يتعارض مع المادة 6 من العهد⁽⁹⁾.

إعدام الأطفال الجانحين

6 - ثابر الأمين العام على دعوته إلى وقف تنفيذ عقوبة الإعدام ضد الأطفال الجانحين. وقد أعدم طفلان جانحان على الأقل في الفترة من 11 حزيران/يونيه 2021 إلى 31 كانون الأول/ديسمبر 2021. وحتى وقت صياغة هذا التقرير، كان ما لا يقل عن 85 طفلاً جانحاً لا يزالون ينتظرون تنفيذ حكم الإعدام فيهم، ويواجه العديد منهم خطر الإعدام الوشيك. ومن بين هؤلاء حسين شهبازي، الذي نُقل ما لا يقل عن ثلاث مرات إلى الحبس الانفرادي، استعداده لإعدامه، في آذار/مارس وحزيران/يونيه

(4) تقرير مقدم إلى مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان.

(5) www.amnesty.org/en/latest/news/2022/07/iran-horrific-wave-of-executions-must-be-stopped/

و https://iranhr.net/media/files/Annual_Report_on_the_Death_Penalty_in_Iran_2021_BwW7LPR.pdf

(6) <https://iranhr.net/en/articles/5322/>

(7) المادة 7 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية؛ والتعليق العام رقم 36 (2018) للجنة المعنية بحقوق الإنسان، بشأن الحق في الحياة، الفقرة 40.

(8) المادة 6 (2) من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والتعليق العام رقم 36 (2018) للجنة المعنية بحقوق الإنسان، الفقرة 35.

(9) اللجنة المعنية بحقوق الإنسان، التعليق العام رقم 36 (2018) الفقرتان 37 و 41.

وكانون الأول/ديسمبر 2021⁽¹⁰⁾. وأوقف إعدامه مؤقتاً ريثما يتم إجراء مراجعة قضائية. وأشارت السلطات إلى أن تأجيل تنفيذ الإعدام كان لإتاحة الوقت لإجراء مفاوضات العفو مع أسر الضحايا. ويمكن أن يسبب هذا التأجيل ضائقة نفسية وكرب هائلين، وقد ينتهك الحق في عدم التعرض للتعذيب وسوء المعاملة⁽¹¹⁾. ومن بين الحالات الأخرى للأحداث المعرضين لخطر الإعدام الوشيك حالتا مصطفى عمادي وحמיד رضا أجدري، اللذين كانا يبلغان من العمر 16 و 17 عاماً على التوالي، في الوقت الذي يزعم أنهما ارتكبا فيه جريمة قتل.

الاستخدام غير الضروري وغير المتناسب للقوة

7 - وفقاً لتحليل أجرته مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، استمر الاستخدام غير الضروري وغير المتناسب للقوة خلال التجمعات السلمية أثناء الفترة المشمولة بالتقرير، بما في ذلك في سياق الاحتجاجات التي جرت في محافظة أذربيجان الغربية في آب/أغسطس 2021، والاحتجاجات المتعلقة بنقص المياه في محافظتي أصفهان في تشرين الثاني/نوفمبر 2021، وخوزستان في تموز/يوليه 2021 (مما أدى إلى مقتل تسعة أشخاص على الأقل، من بينهم قاصر)، والاحتجاجات التي جرت في جميع أنحاء البلد ضد الزيادة في أسعار المواد الغذائية في أيار/مايو 2022 (مما أدى إلى مقتل أربعة أشخاص على الأقل)⁽¹²⁾. ويشير الأمين العام إلى تقريره المؤقت للاطلاع على تفاصيل عن تلك الأحداث.

8 - واستمرت المفوضية في تلقي تقارير عن الاستخدام غير الضروري وغير المتناسب للقوة ضد الكولبر (مهربو الحدود). وأشارت التقارير إلى أن 19 من مهربو الحدود قتلوا نتيجة لاستخدام قوات الأمن للأسلحة النارية في الفترة من 1 كانون الثاني/يناير إلى 15 أيار/مايو 2022، في كرمانشاه، وأن أكثر من 114 من الكولبر أصيبوا بجروح خلال الفترة نفسها. وشددت الحكومة، في تعليقاتها على هذا التقرير، على الحالة الأمنية الصعبة على الحدود، مشيرة إلى جهودها الرامية إلى تحسين سبل عيش سكان الحدود. واستشهدت الحكومة بالسياسة العامة لممارسة ضبط النفس، وذكرت أنه خلال الإطار الزمني المذكور أعلاه، أطلقت قوات وحدة الحدود النار على 65 من مهربو الحدود وأصابتهم بجروح، مما أسفر عن مقتل اثنين من مهربو الحدود وإصابة 15 من حرس الحدود بجروح من جانب جهات فاعلة أخرى.

باء - إمكانية اللجوء إلى آليات العدالة والمساءلة

9 - يخلق الإطار القانوني المحلي القائم عقبات أساسية أمام تحقيق المساءلة عن الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان التي ترتكبها جهات حكومية⁽¹³⁾. وتشير المعلومات التي تلقتها مفوضية حقوق الإنسان إلى أن إمكانية اللجوء إلى العدالة، من خلال مؤسسات الدولة وآلياتها، لا يزال يواجه عراقيل شديدة، مما يفاقم من بيئة الإفلات من العقاب القائمة. وربما تكون الاعتبارات السياسية والأيدولوجية والأمنية قد أضعفت استقلال المؤسسات ذات الأهمية الحيوية لضمان المساءلة. ومع ذلك، توجد بعض آليات الرقابة. فعلى سبيل المثال، تنص المادة 90 من الدستور على أنه يمكن لمجلس الشورى الإسلامي أن يطالب بإجراء

(10) A/76/268، الفقرة 8.

(11) اللجنة المعنية بحقوق الإنسان، التعليق العام رقم 36 (2018) الفقرة 40.

(12) www.amnesty.org/en/documents/mde13/5789/2022/en/

(13) A/HRC/49/75، الفقرات 49-53.

تحقيقات في الشكاوى الواردة بشأن عمل السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية. وهناك افتقار إلى الشفافية بشأن آليات المساءلة: فلا تتوفر البيانات المتعلقة بعدد الحالات التي تتلقاها آليات المساءلة القائمة، أو بمعدلات الإدانة عن الجرائم المحتمل أن ترتكبها جهات حكومية، أو بكيفية تطبيق العقوبات، إذا كان ذلك مناسباً.

10 - وتضمن آليات المساءلة الفعالة قدراً من الإنصاف لأسر الضحايا وحقوقهم في معرفة الحقيقة والعدالة والجبر، وهي أساسية للمجتمع ككل. واستمرار انعدام المساءلة والشفافية بشأن التدابير المتخذة يقوض الثقة في النظام القضائي وحياده. ولا يزال استمرار الافتقار إلى تحقيقات شاملة وفعالة ومستقلة ونزيهة وشفافة في احتجاجات عام 2019 في جميع أنحاء البلد، والاستخدام غير المتناسب للقوة من قبل قوات أمن الدولة، رمزا لهذا النمط⁽¹⁴⁾. وفي هذا السياق، ظل الأشخاص الذين يطالبون بالمساءلة يواجهون المضايقات أو الاعتقال من قبل مختلف الأجهزة الأمنية. وتعرضت للترهيب والاعتقال، خلال الفترة المشمولة بالتقرير، أسر الضحايا التي أدلت بشهادتها أمام "محكمة فظائع إيران" (محكمة آبان)، وهي محكمة شعبية أنشأتها منظمات المجتمع المدني في غياب قنوات رسمية للمساءلة عن الانتهاكات التي ارتكبت خلال الاحتجاجات التي اندلعت في تشرين الثاني/نوفمبر 2019. ولوحظ أيضاً وجود نمط من الأعمال الانتقامية ضد الأفراد الذين يدعون إلى المساءلة. وفي حادث منفصل، في تشرين الثاني/نوفمبر 2021، أُلقت قوات الأمن القبض على كمال بلانجي في ماکو بعد أن تحدث علناً عن ابنته البالغة من العمر سبع سنوات، والتي تردد أن قوات الشرطة النار أطلقت النار عليها.

11 - ويشكل استمرار استهداف المحامين عائقاً إضافياً أمام تحقيق المساءلة. وهناك مخاوف مستمرة بشأن التوجيهات الصادرة عن السلطة القضائية في عام 2020، التي لا تزال سارية، والتي تسمح للسلطة القضائية بالتحقيق في الشكاوى والقضايا المرفوعة ضد المحامين، والتي كانت في السابق من اختصاص نقابة المحامين الإيرانيين، التي كان لديها هيئات تأديبية مستقلة ومحايدة للتعامل مع هذه الأمور⁽¹⁵⁾. وفي البيئة الراهنة، تحد هذه التوجيهات من استقلال نقابة المحامين وتزيد من تعريض المحامين لتدابير تأديبية تعسفية. ومن الأمثلة على ذلك إدانة مجموعة من المحامين والمدافعين عن حقوق الإنسان بتهم تتعلق بالأمن القومي لإعداد دعوى قضائية ضد السلطات بسبب سوء إدارة جائحة كوفيد-19. وفي هذه القضية، حكم الفرع 29 من المحكمة الثورية الإسلامية في طهران في حزيران/يونيه 2022، على المحامين مصطفى نيلي ومهدي محموديان المدافع عن حقوق الإنسان بالسجن أربع سنوات لكل منهما، وعلى المحامين آرشد كيخسروي ومحمد رضا فقيهي بالسجن لمدة عامين وستة أشهر على التوالي. وعلاوة على ذلك، وفي انتهاك لقانون استقلال نقابة المحامين، منعت المحكمة السيد نيلي والسيد كيخسروي من ممارسة المحاماة لمدة سنتين وسنة واحدة على التوالي⁽¹⁶⁾. واعتُقل المحامي محمد علي دادخاه في تموز/يوليه 2022 في طهران لقضاء عقوبة سجن لمدة ثمانية سنوات تلقاها في عام 2011 بتهم تتعلق بالأمن القومي، وتتصل بتمثيله

(14) www.hrw.org/news/2020/11/17/iran-no-justice-bloody-2019-crackdown

(15) <https://iranhumanrights.org/2020/12/new-directive-allows-iranian-judiciary-to-control-lawyers-through-disciplinary-body/> و <https://spcommreports.ohchr.org/TMResultsBase/DownloadPublicCommunicationFile?gId=26681>

(16) www.hrw.org/news/2022/06/29/iran-rights-defenders-sentenced-questioning-covid-policies

للمتظاهرين المعتقلين⁽¹⁷⁾. وأعيد أميرسالار داودي إلى سجن إيفين في 26 حزيران/يونيه 2022، بعد منحه إجازة مؤقتة. وكان قد حكم عليه في حزيران/يونيه 2019 بالجلد 111 جلدة والسجن 30 عاما بتهمة إنشاء "جماعة غير قانونية" عبر قناة للمحامين على تطبيق تلغرام⁽¹⁸⁾. ولا يزال محمد نجفي في السجن يقضي حكما بالسجن لمدة 54 شهرا بسبب أنشطته، ومنها التحقيق في قضية وحيد حيدري، وهو متظاهر توفي أثناء احتجاجه لدى الشرطة في عام 2018⁽¹⁹⁾. وهناك بواعث قلق جدية من أن هذه الإدانات تقتصر إلى الإجراءات القانونية الواجبة وضمانات المحاكمة العادلة. ولا يزال المحامون المستقلون يقومون بدور محوري في توفير المشورة القانونية الكافية للضحايا، ولا سيما فيما يتعلق بمزاعم الانتهاكات التي يرتكبها مسؤولو أمن الدولة.

12 - ويساور الأمين العام القلق إزاء استمرار استخدام المادة 48 من قانون الإجراءات الجنائية لتقييد الحق في التمثيل القانوني دون مبرر. فهذا الحكم يزيد من إضعاف المساءلة وينتهك الحق في إجراء محاكمة عادلة من خلال مطالبة المتهمين في قضايا الأمن القومي بالاختيار من قائمة المحامين المعتمدين من الدولة⁽²⁰⁾. ومما يثير القلق أيضا أنه، كجزء من توجيه صادر عن رئيس السلطة القضائية، لم يعد مطلوباً حضور المدعى عليهم مع محاميهم في جلسات الاستئناف الخاصة بهم⁽²¹⁾.

13 - ولا تزال المساءلة بما يتماشى مع القانون الدولي لحقوق الإنسان، ولا سيما من خلال تحقيقات فعالة وشاملة ومستقلة ومحايدة وشفافة في الأحداث الماضية، بما في ذلك احتجاجات عام 2019 وإسقاط طائرة الخطوط الجوية الأوكرانية PS752 في كانون الثاني/يناير 2020، أساسية لضمان العدالة للضحايا. ولا يزال الأمين العام يشعر بالقلق إزاء استمرار مضايقة وترهيب واعتقال، وفي بعض الحالات مقاضاة أولئك الذين يلتمسون المساءلة فيما يتعلق بالتدابير القائمة لمعالجة مظالم الضحايا ومطالبهم.

14 - وتشير التقارير الواردة إلى استمرار انعدام المساءلة عن الانتهاكات التي تنطوي على الحرمان التعسفي من الحياة من خلال فرض عقوبة الإعدام استناداً إلى أطر وإجراءات قانونية لا تتفق مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان، واستخدام القوة غير الضرورية وغير المتناسبة ضد المتظاهرين السلميين ومهربي الحدود وفي أماكن الاحتجاز. وقد أبلغ عن زيادة في حالات الحرمان من العلاج الطبي في الوقت المناسب، ولا سيما بالنسبة للسجناء السياسيين، الأمر الذي قد يشكل، وفقاً للجنة المعنية بحقوق الإنسان، انتهاكاً لواجب الدولة في حماية أرواح الضحايا⁽²²⁾.

15 - وفي 14 تموز/يوليه 2022، وعلى أساس الولاية القضائية العالمية، أدانت محكمة سويدية مسؤولاً إيرانياً سابقاً وحكمت عليه بالسجن مدى الحياة بتهمة ارتكاب جرائم حرب وقتل لتورطه في إعدام سجناء

(17) <https://lawyersforlawyers.org/en/lawyers/mohammad-ali-dadkhah/>

(18) <https://iranhumanrights.org/2022/03/interview-rights-lawyer-turned-political-prisoners-condemns-shameful-acts-against-lawyers-in-iran/>

(19) <https://iranhumanrights.org/2022/03/joint-statement-free-imprisoned-human-rights-lawyer-mohammad-najafi-in-iran>

(20) A/73/299، الفقرة 14؛ و A/HRC/40/24، الفقرة 12؛ و A/74/273، الفقرة 12.

(21) A/HRC/43/20، الفقرة 11؛ و <https://www.yjc.news/00TPOp>؛ و A/HRC/43/20، الفقرة 11.

(22) اللجنة المعنية بحقوق الإنسان، التعليق العام رقم 36 (2018) الفقرة 25.

سياسيين في عام 1988⁽²³⁾. وكانت هذه المحاكمة هي الأولى بموجب الولاية القضائية العالمية ضد مسؤول إيراني سابق وأول محاكمة تتعلق بعمليات الإعدام الجماعية في عام 1988⁽²⁴⁾. ولطالما دعت منظمات المجتمع المدني وعائلات الضحايا إلى المساواة عن عمليات الإعدام والاختفاء القسري للمعارضين السياسيين في عام 1988. وفي حين أن الإدانات القائمة على الولاية القضائية العالمية يمكن أن تسد فجوة المساواة، فإن المسؤولية الرئيسية عن ضمان المساواة تقع على عاتق الدولة التي ارتكبت فيها الجرائم، ومن ثم يتحتم على آليات المساواة الوطنية لتلك الدولة أن تقي بولايتها المتمثلة في التحقيق في ادعاءات الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان⁽²⁵⁾.

جيم - أوضاع السجون

16 - تشير التقارير التي تتلقاها المفوضية باستمرار إلى أن عدم الإشراف على السلطة الممنوحة لموظفي السجون ومسؤولي الادعاء في اتخاذ القرارات المتعلقة بالصحة ساهم في الوفاة بسبب الحرمان من الرعاية الصحية أو تأخر نقل السجناء إلى المرافق الصحية. وسجلت منظمات المجتمع المدني أن ما لا يقل عن 96 سجيناً، بينهم أربع نساء، قد توفوا في الحجز من يناير/كانون الثاني 2010 إلى نيسان/أبريل 2022، بما في ذلك 10 سجناء على الأقل في عام 2021، بسبب حرمانهم من الرعاية الطبية المنقذة للحياة في الوقت المناسب، وتردد أنه توفي منهم ما لا يقل عن 64 شخصاً في السجن، وتوفي 26 شخصاً على الأقل أثناء نقلهم أو بعد فترة وجيزة من دخولهم المستشفى⁽²⁶⁾.

17 - وخلال الدورة الثالثة من الاستعراض الدوري الشامل (2019)، أيدت الحكومة التوصية الداعية إلى كفاءة امتثال ظروف السجون لقواعد الأمم المتحدة النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء (قواعد نيلسون مانديلا)، ولا سيما من خلال توفير الرعاية الصحية الكافية⁽²⁷⁾. وتشير الحكومة، في تقريرها النصفي عن تنفيذ الاستعراض الدوري الشامل (2022)، إلى اتخاذ تدابير، بما في ذلك في مجال الثقافة والتعليم، في مرافق الاحتجاز وتدابير للحد من عدد نزلاء السجون. وأبلغت الحكومة كذلك عن حصول السجناء على الرعاية الصحية والطبية دون عوائق⁽²⁸⁾. ومع ذلك، لا تزال هناك عقبات رئيسية في القانون والممارسة تعوق حصول السجناء على الرعاية الطبية الكافية وفي الوقت المناسب. فعلى سبيل المثال، لا تزال هناك قيود قائمة في اللوائح التنفيذية لمنظمة السجون الحكومية الإيرانية (لوائح السجون)، التي اعتمدت في أيار/مايو 2021.

(23) لا يزال الحكم في انتظار الاستئناف: www.bbc.com/news/world-europe-62162676.

(24) <https://twitter.com/UNHumanRights/status/1547876040311054337?ext=HHw WgoChsdjDIPsqAAAA> و www.ohchr.org/en/press-releases/2022/07/iran-un-expert-welcomes-historic-verdict-universal-jurisdiction-case.

(25) اللجنة المعنية بحقوق الإنسان، التعليق العام رقم 31 (2004).

(26) منظمة العفو الدولية، "في غرفة انتظار الموت: الوفيات في الحجز إثر الحرمان المتعمد من الرعاية الطبية في السجون الإيرانية"، الصفحة 12.

(27) A/HRC/43/12، الفقرة 26؛ و A/HRC/43/12/Add.1، الفقرة 11.

(28) الاستعراض الدوري الشامل، تقرير جمهورية إيران الإسلامية، الصفحة 50. متاح على الرابط التالي: www.ohchr.org/sites/default/files/2022-03/UPR-MID-TERM-REPORT-IRAN.pdf.

18 - وتنص المادة 137 من لائحة السجون على أن نقل السجناء إلى المرافق الطبية خارج السجن مشروط بإذن من مدير السجن والقاضي المختص بتنفيذ الأحكام. وتتجاهل هذه المادة القاعدة 27 من قواعد مانديلا، التي تشترط ألا تُتخذ القرارات السريرية إلا من قبل المهنيين المسؤولين في مجال الرعاية الصحية، ولا يجوز لموظفي السجن غير الطبيين نقضها أو تجاهلها. وتسمح لوائح السجن لموظفي السجن بالإذن بنقل السجناء المرضى إلى المرافق الطبية في الحالات الطارئة، بإذن من رئيس السجن ولكن دون الحصول على موافقة مسبقة من القاضي المختص بتنفيذ الأحكام. غير أن هذا الحكم لا يحدد معايير تحديد "الحالة الطارئة" ويسمح لمدير السجن بإلغاء المشورة السريرية⁽²⁹⁾.

19 - وتؤدي المادة 136 من لائحة السجون إلى تفاقم هذه الفجوة الهيكلية بالنص على تلبية الاحتياجات الطبية للسجناء المرضى، قدر الإمكان، في مرافق داخل السجن حتى لا تكون هناك حاجة إلى النقل إلى مرفق طبي خارجي⁽³⁰⁾. ويؤدي الافتقار إلى المعدات والموظفين الذين يتمتعون بالمؤهلات الكافية في بعض مرافق السجن إلى تفاقم هذا القصور⁽³¹⁾.

20 - ومن الأمثلة على عدم أخذ مسؤولي السجن بالمشورة الطبية حالة سعدة خضر زاده المحبوسة رهن الاحتجاز السابق للمحاكمة في سجن أرومية. وكانت السيدة خضر زاده حاملاً وقت اعتقالها في تشرين الأول/أكتوبر 2021. وبينما أكد أطباء السجن في كانون الأول/ديسمبر 2021 أنها بحاجة إلى رعاية طبية متخصصة خارج السجن بسبب معاناتها من حالة في القلب، أوقفت سلطات الادعاء نقلها. وفي 26 نيسان/أبريل 2022 وفي شهرها الثامن من الحمل، أصربت السيدة خضر زاده عن الطعام لمدة 12 يوماً احتجاجاً على الحرمان من الرعاية الصحية المتخصصة. وأنهت إضرابها عن الطعام بعد وعود من المسؤولين بأنها ستُنقل إلى المستشفى. ولم تُنقل السيدة خضر زاده إلى المستشفى إلا في 20 حزيران/يونيه 2022، بينما كانت في حالة مخاض فعلي. وبعد ولادة طفلها، نقلتها السلطات هي وطفلها إلى السجن في اليوم نفسه، على خلاف المشورة الطبية⁽³²⁾. وذكرت الحكومة في تعليقاتها أنها وطفلها تلقيا الرعاية الطبية اللازمة في السجن. وفي حالة أخرى، اعتُقل الصحفي كيفان ساميمي البالغ من العمر 73 عاماً في 18 أيار/مايو 2022، على الرغم من رأي سابق للطب الشرعي صدر في كانون الثاني/يناير 2021 يؤكد أنه غير قادر على تحمل السجن بسبب حالته الصحية⁽³³⁾.

21 - وأجبر حرمان السجناء من الحقوق الأساسية العديد من السجناء على اللجوء إلى الإضراب عن الطعام. وفي 1 كانون الثاني/يناير 2022، توفي عادل كيانبور في ظروف غامضة في سجن شيبان في محافظة خوزستان بعد أسبوع من إضرابه عن الطعام احتجاجاً على حرمانه من محاكمة عادلة⁽³⁴⁾. ونفى المتحدث باسم السلطة القضائية أن السيد كيانبور كان مضرباً عن الطعام، دون أن يقدم معلومات عن سبب

(29) منظمة العفو الدولية: "في غرفة انتظار الموت"، الصفحة 12.

(30) لائحة السجون، <https://rc.majlis.ir/fa/law/show/1661504>؛ و www.prisons.ir/news/1309.

(31) A/HRC/43/61، الفقرة 65؛ ومنظمة العفو الدولية، "في غرفة انتظار الموت"، الصفحة 9.

(32) www.amnesty.org/en/documents/mde13/5827/2022/en.

(33) www.en-hrana.org/keyvan-samimi-arrested-and-transferred-to-semnan-prison/.

(34) <https://iranhumanrights.org/2022/01/writer-in-coma-another-political-prisoner-dead-after-arbitrary-imprisonment-in-iran/>.

وفاته⁽³⁵⁾. وبدأ المدافعون عن حقوق العمال والنقابيون رضا شهابي وحسن سعيدي ومحمد علي زهمتشكي إضرابات عن الطعام في حزيران/يونيه 2022 احتجاجاً على احتجازهم التعسفي⁽³⁶⁾. ولا يزال السيد شهابي في حالة صحية سيئة بسبب عدم حصوله على الرعاية الطبية الكافية في الوقت المناسب وسجنه في السابق⁽³⁷⁾. وبدأ وحيد باقري إضراباً عن الطعام في أيار/مايو 2022 احتجاجاً على رفض السلطات منحه إفراجاً مشروطاً. وحكمت إحدى المحاكم الثورية الإسلامية على السيد باقري بالسجن لمدة خمس سنوات بتهم تتعلق بالأمن القومي لمشاركته في احتجاجات تشرين الثاني/نوفمبر 2019. وبحسب ما ورد، فقد وعيه في 11 حزيران/يونيه 2022 ونُقل إلى مستشفى لكنه أُعيد إلى السجن في غضون ساعات قليلة⁽³⁸⁾.

22 - وعلى الرغم من وجود حكم محدد في لوائح السجون بشأن النظافة الصحية والتفتيش على النظافة في مرافق السجون⁽³⁹⁾، تشير التقارير إلى أن سلطات السجون لم تعالج حالة الصرف الصحي المتردية في عدد من السجون. وعلى وجه الخصوص، استمرت الظروف الصحية المتردية في سجن قرتشك للنساء⁽⁴⁰⁾. فالسجن، الذي أنشئ في البداية كمزرعة دجاج صناعية، يفتقر إلى ما يكفي من خدمات الصرف الصحي والنظافة الصحية والفرش والأغذية ذات القيمة الغذائية الكافية⁽⁴¹⁾. وتشير التقارير إلى أن مصدر المياه المخصصة للشرب غالباً ما يكون ملوثاً، وكثيراً ما لا يتوافر خلال فصل الصيف، وأن نظام الصرف الصحي في المدينة يفيض أحياناً في ساحات الأجنحة. وتشير التقارير كذلك إلى أن السجنيات المحتجزات قبل المحاكمة لم يفصلن عن السجنيات المدانات، وهو ما يتعارض ليس فقط مع قواعد مانديلا ولكن أيضاً مع لوائح السجون⁽⁴²⁾.

23 - وتلقت المفوضية تقارير مثيرة للقلق بشأن حالة الأطفال من أبناء الأمهات السجنيات. وتحظر المادة 523 من قانون الإجراءات الجنائية فصل الأطفال عن أمهاتهم حتى بلوغهم سن السنتين، إلا في ظروف استثنائية. وتسمح لوائح السجون للأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين سنتين و 6 سنوات بالإقامة مع أمهاتهم السجنيات، حسب قرار سلطات السجن. وأبلغت الحكومة، في تقريرها النصفى عن تنفيذ الاستعراض الدوري الشامل، عن تدابير لدعم السجنيات، من بينها إعطاء أولوية للسجنيات اللاتي لديهن أطفال في تطبيق "الرصد الإلكتروني"، فضلاً عن توفير خدمات خاصة للأطفال أبناء الأمهات السجنيات، بما في ذلك رياض الأطفال⁽⁴³⁾. بيد أن الهيئة العامة للرفاه في جمهورية إيران الإسلامية لا تأذن بإنشاء روضة أطفال

(35) www.mizan.news/786749/

(36) <https://www.en-hrana.org/trade-union-activist-reza-shahabi-goes-on-hunger-strike-in-evvin-prison/> و www.rferl.org/a/unions-iran-31938474.html و www.rferl.org/a/iran-teacher-hunger-strike-health/31938474.html و www.rferl.org/a/unions-iran-31928476.html

(37) www.hrw.org/news/2017/12/16/iran-free-ailing-labor-activist

(38) <https://ipa.united4iran.org/fa/prisoner/6089/>

(39) لائحة السجون، المواد 120-122، و <https://rc.majlis.ir/fa/law/show/1661504> و www.prisons.ir/news/1309

(40) A/76/268، الفقرة 16.

(41) <https://iranhumanrights.org/2022/08/gharchak-prison-in-iran-a-cauldron-of-abuse-and-violations/>

(42) لائحة السجون، المادة 31، و <https://rc.majlis.ir/fa/law/show/1661504> و www.prisons.ir/news/1309

(43) الاستعراض الدوري الشامل، تقرير جمهورية إيران الإسلامية، الصفحة 59. انظر الحاشية 28.

إلا في السجون التي تأوي أكثر من 10 أطفال⁽⁴⁴⁾. وأشارت التقارير الواردة من المجتمع المدني إلى أن عدد مرافق رعاية الأطفال في السجون محدود وأن مرافق رعاية الأطفال القائمة تقتصر إلى الخدمات الكافية. ونتيجة لذلك، يقضي أطفال الأمهات السجينات معظم وقتهم بين السجناء الآخرين، معرضين لخطر الأذى البدني والنفسي⁽⁴⁵⁾. وأشارت الحكومة إلى أن هناك حاليا 16 روضة أطفال عاملة في السجون. ونكرت لجنة حقوق الطفل أن مصالح الطفل الفضلى ينبغي أن تكون الاعتبار الرئيسي في جميع مراحل العملية المتعلقة بسجن أحد الوالدين، وينبغي للدول الأطراف أن تكفل توفير خدمات اجتماعية كافية بنوعية مناسبة، بما في ذلك المرافق الصحية والتعليمية، للأطفال الذين يعيشون مع أمهات أو آباء مسجونين⁽⁴⁶⁾.

دال - المجال المدني

24 - في الفترة المشمولة بالتقرير، واصلت الدولة تطبيق نهج صارم للأمن الوطني إزاء الجهات الفاعلة في المجتمع المدني وأنشطتها. وفي شباط/فبراير 2022، أكد الرئيس سيد إبراهيم رئيسي، متحدثا أمام المجلس الأعلى للثورة الثقافية، على أهمية تطبيق إعلان الخطوة الثانية للثورة الإسلامية⁽⁴⁷⁾. وكان الهدف من الإعلان، الذي صدر في عام 2019، جملة أمور منها إزالة أي تأثير في المجتمع يعتبر غير إسلامي، وهو يحدد السياسات الكلية ومن بينها "نمط الحياة" و "الحرية"⁽⁴⁸⁾. وأشارت اللجنة المعنية بحقوق الإنسان إلى أن الاعتراف بديانة ما باعتبارها دين الدولة "يجب ألا يؤدي إلى إعاقة التمتع بأي حق من الحقوق المنصوص عليها في العهد"⁽⁴⁹⁾.

25 - وبالإضافة إلى التطورات التشريعية، بما فيها "مشروع قانون حماية المستخدم"، الذي تم تحليله في التقرير المؤقت للأمين العام، استمر توسيع نطاق السياسات التقييدية لتشمل المحتوى الإلكتروني⁽⁵⁰⁾. وفي حزيران/يونيه 2022، استهدفت شركة البنية التحتية للاتصالات بروتوكولات التشفير وأدوات التحايل. وهذه التدابير تضاف إلى بيئة المعلومات المقيدة أصلا في البلد⁽⁵¹⁾.

26 - وتشير المعلومات الواردة إلى أن المجال المدني لا يزال يخضع لرقابة شديدة في شكل اعتقال واحتجاز تعسفيين للمحامين والفنانين والمعلمين، فضلا عن المدافعين عن حقوق الإنسان وحقوق الأقليات وحقوق العمال. ووردت أنباء أيضا عن حالات الاستخدام غير الضروري وغير المتناسب للقوة ضد

(44) www.isna.ir/news/96042514427/

(45) منظمة أطفال الأمهات والآباء المسجونين الدولية، "تقرير استقصائي عن وضع الأطفال والأمهات داخل السجون في إيران"، شباط/فبراير 2022، ص 6-8. متاح على الرابط التالي: https://coipi.org/fa/wp-content/uploads/2022/08/Report_on_Child_Motehr_in_Prison_Situation_COIPI_Farsi_02272022.pdf (باللغة الفارسية).

(46) لجنة حقوق الطفل، تقرير وتوصيات يوم المناقشة العامة بشأن "أطفال الأمهات والآباء المسجونين"، الفقرات 30-34.

(47) متاح على: <https://irangov.ir/detail/379811>

(48) متاح على ما يلي: <https://irandatportal.syr.edu/wp-content/uploads/Budget-1401-2022-2023-Bill.pdf> و <https://english.khamenei.ir/news/6415/The-Second-Phase-of-the-Revolution-Statement-addressed-to-the>

(49) اللجنة المعنية بحقوق الإنسان، التعليق العام رقم 22 (1993) بشأن حرية الفكر والوجدان والدين، الفقرة 9.

(50) A/HRC/50/19، الفقرات 30-34. انظر الحاشية 1.

(51) A/HRC/50/19، الفقرة 33. انظر الحاشية 1.

المتظاهرين السلميين واعتقالهم بشكل تعسفي، وزيادة التدخل غير المبرر في الجمعيات، والأعمال الانتقامية ضد الأشخاص الذين يدعون إلى المساءلة، على النحو المشار إليه في مواضع أخرى من هذا التقرير⁽⁵²⁾ وفي التقرير المؤقت⁽⁵³⁾. وشملت التهم الموجهة إلى جهات المجتمع المدني الفاعلة ما يلي: "الدعاية ضد الدولة"؛ و"التجمع والتآمر بقصد تعكير صفو الأمن القومي"؛ و"نشر الفساد في الأرض"؛ و"الحراية"؛ و"نشر أخبار كاذبة"⁽⁵⁴⁾؛ و"الإخلال بالنظام العام". وأشارت التقارير الواردة إلى أن السلطات وصفت على نحو متزايد أنشطة المجتمع المدني، بما في ذلك جهود المساءلة، بأنها تعامل مع أجهزة الاستخبارات الأجنبية وبأنها جرائم تتعلق بالأمن القومي. وفي سياق الاحتجاجات والانتقادات المتزايدة ضد السلطات، أصدر المرشد الأعلى، علي خامنئي، بياناً إلى السلطة القضائية في تموز/يوليه 2022 قارن فيه الوضع الحالي بالوضع في الثمانينيات، ودعا القضاء إلى التعامل مع أولئك الذين "يدمرون عقول الناس"⁽⁵⁵⁾.

27 - في الأسبوعين الأولين من تموز/يوليه 2022، وردت أنباء عن أنه تم اعتقال ما لا يقل عن 13 من أفراد المجتمع المدني. وفي 6 تموز/يوليه 2022، اعتقلت قوات الأمن أفراد عائلات ضحايا احتجاجات 2019، بمن فيهم أمهات ضحايا العنف الحكومي المعروفات باسم "أمهات من أجل العدالة"، بتهمة "محاولة التحريض على أعمال الشغب"، و"إقامة اتصال مع جهاز مخابرات أجنبي" وتلقي أموال منه "للتحريض على أعمال الشغب وانعدام الأمن في البلد تحت ستار السعي لتحقيق العدالة"⁽⁵⁶⁾. وورد أن المقبوض عليهم اقتيدوا إلى أماكن غير معلومة، وحرمو من الاتصال بمحام أو بأسرهم. وفي 8 تموز/يوليه، قبض على مخرجين سينمائيين، هما محمد رسولوف ومصطفى الأحمد، بتهمة "تأجيج المشاعر والإخلال بالأمن النفسي للناس" بعد أن أطلقا حملة "إلقوا سلاحكم" على وسائل التواصل الاجتماعي ضد الرد القاسي للسلطات على المحتجين في عبادان⁽⁵⁷⁾. وألقي القبض على المخرج السينمائي جعفر بناهي بعد زيارته لمكتب المدعي العام للاستفسار عن احتجاج السيد رسولوف⁽⁵⁸⁾.

28 - ولا تزال الإجراءات التي تتخذها وزارة الاستخبارات ووزارة الداخلية إزاء الجهات الفاعلة في المجال المدني مثيرة للقلق، سواء من خلال الدور الذي يوفره لها القانون المحلي لممارسة الرقابة على الرباطات والتجمعات ووسائل الإعلام والمراكز التعليمية والمهن القانونية وغيرها من المجالات، ولكن أيضاً من خلال أعمال التخويف والتهديد والعنف المبلغ عنها. وفي 26 أيار/مايو 2022، أيدت إحدى محاكم الاستئناف قرار حل جمعية الإمام علي الشعبية لإغاثة الطلاب، وهي أكبر منظمة غير حكومية في البلد، وذلك في

(52) انظر الفقرات 8 و 12 و 13 و 15 و 29-33 و 36 و 41.

(53) A/HRC/50/19، الفقرات 38-45. انظر الحاشية 1.

(54) المادة 279 من قانون العقوبات الإسلامي.

(55) <https://farsi.khamenei.ir/news-content?id=50539>.

(56) www.farsnews.ir/news/14010420000731/، و <https://hamshahrionline.ir/x7Sjz>.

(57) <http://fna.ir/1q0qjr>، و <https://irna.ir/xjJW8C>، و www.irna.ir/news/84815648.

(58) www.mehrnews.com/xY4D8.

أعقاب دعوى رفعتها وزارة الداخلية ضد الجمعية وعدد من كبار الموظفين⁽⁵⁹⁾. ويكرر الأمين العام دعوته إلى التراجع عن القرار والسماح للجمعية بالعمل بدون تدخل⁽⁶⁰⁾.

الحق في التجمع السلمي

29 - تكرر المادة 21 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية الحق في التجمع السلمي وتنص على أنه لا يجوز وضع قيود على ممارسة هذا الحق إلا تلك التي تُفرض طبقاً للقانون والتي تكون ضرورية في مجتمع ديمقراطي لمصلحة الأهداف المشروعة على النحو الوارد في المادة. وتنظم المادة 27 من الدستور التجمعات، وتنص على أنه "يجوز عقد التجمعات والمسيرات العامة بحرية، شريطة عدم حمل الأسلحة وعدم الإضرار بالمبادئ الأساسية للإسلام". ويقصر قانون عمل الجماعات والأحزاب السياسية الحق في التجمع على الأحزاب السياسية التي تقدم طلباً مسبقاً للحصول على إذن. ويقصر هذا القانون تشكيل الأحزاب السياسية على الأشخاص الذين تتفق "آراؤهم وأيديولوجياتهم ومعتقداتهم العالمية" مع المبادئ الإسلامية؛ والذين يؤمنون بالدستور وبمبدأ الولاية المطلقة للفقهاء الإسلامي ويظهرون التزامهم بهما، ويستبعد المذاهب الجرائم الأمن القومي أو المشتبه بهم من قبل أجهزة الأمن أو المخابرات بالتجسس ومن "يرتكبون الرذيلة"⁽⁶¹⁾. ووفقاً لما ذكرته اللجنة المعنية بحقوق الإنسان، فإن اشتراط تقديم طلب للحصول على إذن من السلطات يقوض الفكرة القائلة إن التجمع السلمي حق أساسي⁽⁶²⁾.

30 - وردت السلطات على ممارسة الحق في التجمع السلمي باللجوء إلى استخدام القوة غير الضروري وغير المتناسب، وتعطيل الإنترنت، واعتقال المتظاهرين ومحاكمتهم⁽⁶³⁾. ونُظمت احتجاجات ضد الفقر والتضخم وانخفاض الأجور وارتفاع أسعار المواد الغذائية وعدم المساواة في توزيع الموارد المائية. وفي أعقاب انهيار مبنى مكون من 10 طوابق في عبادان في 23 أيار/مايو 2022، مما أسفر عن مقتل 40 شخصاً على الأقل، اندلعت احتجاجات في عدة مدن ضد الفساد وضد الحكومة⁽⁶⁴⁾. وكان مسؤولو المدينة قد أذنوا ببناء المبنى على الرغم من التقييمات التي أجراها خبراء فينيون في عدة مناسبات وأشارت إلى أن خطط البناء معيبة وتفتقر إلى القدرة على الصمود. وأشارت الحكومة إلى أنه تجري محاكمة العديد من مسؤولي البلدية.

31 - وشهدت الفترة المشمولة بالتقرير زيادة في احتجاجات المدافعين عن حقوق العمال والنقابات، أعقبها عدد كبير من الاعتقالات والملاحقات القضائية⁽⁶⁵⁾. واستمر المعلمون في تنظيم احتجاجات متكررة على

(59) www.ohchr.org/en/statements/2022/06/presentation-secretary-generals-report-situation-human-rights-islamic-republic؛ و A/HRC/47/22، الفقرة 42؛ و www.ohchr.org/en/press-releases/2020/07/bachelet-alarmed-threats-against-prominent-iranian-ngo.

(60) A/HRC/47/22، الفقرة 42.

(61) قانون عمل الجماعات والأحزاب السياسية، المواد 2 و 4 و 5؛ و <https://www.article19.org/wp-content/uploads/2022/04/FINAL-REPORT-English-Deceit-denials-and-delays.pdf>.

(62) اللجنة المعنية بحقوق الإنسان، التعليق العام رقم 37 (2018) بشأن الحق في التجمع السلمي، الفقرة 70.

(63) اللجنة المعنية بحقوق الإنسان، التعليق العام رقم 37 (2020)، الفقرات 10-16.

(64) <https://en.isna.ir/photo/1401030201709/Collapse-of-10-story-building-in-Abadan>.

(65) www.ohchr.org/en/press-releases/2022/06/iran-un-experts-alarmed-civil-society-crackdown؛ و www.hrw.org/news/2022/04/29/iran-labor-protests-surge.

الأجور والقيود المفروضة على التعليم العام المجاني واعتقال زملائهم. وبالإضافة إلى الاحتجاجات المذكورة في التقرير المؤقت⁽⁶⁶⁾، دعا المجلس التنسيق لنقابات المعلمين الإيرانيين، الذي يضم نقابات مستقلة للمعلمين في مدن مختلفة، إلى عقد تجمع على مستوى البلد في 1 أيار/مايو، قابلته السلطات باعتقالات. وفي الفترة من 30 نيسان/أبريل إلى 26 حزيران/يونيه 2022، اعتُقل أكثر من 230 معلما ومدافعا عن حقوق العمال في جميع أنحاء البلد، وتم استدعاء 23 منهم إلى الهيئات القضائية والاستخباراتية⁽⁶⁷⁾ في سياق المظاهرات⁽⁶⁸⁾. وأفيد بأن العديد منهم احتُجزوا بمعزل عن العالم الخارجي في حبسٍ انفرادي في عنابر تخضع لسيطرة وزارة الاستخبارات⁽⁶⁹⁾.

الرعايا الأجانب والمواطنون المزدوجو الجنسية

32 - ظل ما يقدر بنحو 20 من الأجانب ومزدوجي الجنسية رهن الاحتجاز، بتهم تتعلق أساسا بالتجسس⁽⁷⁰⁾. ولا يزال المواطن السويدي الإيراني أحمد رضا جلال، المحتجز بشكل تعسفي منذ عام 2016، عرضة لخطر الإعدام الوشيك. كما أن اثنين آخرين على الأقل من الأجانب ومزدوجي الجنسية، أحدهما ألماني إيراني يدعى جمشيد شارمهد، والآخر سويدي إيراني يدعى حبيب شعب، معرضان لخطر الإعدام، بعد نقلهما إلى جمهورية إيران الإسلامية من بلد ثالث. ومن بين المواطنين مزدوجي الجنسية الآخرين المحتجزين بشكل تعسفي كامران قديري، ومسعود مصاحب، ومهران رؤوف، وعماد شرقي، وفاريا عادلخاه، وناهد تغافي، وسياماك نمازي. وفي أيار/مايو 2022، أُلقي القبض على مواطنين فرنسيين اثنين بتهم تتعلق بالأمن القومي لاتصالهما بنقابات المعلمين في جمهورية إيران الإسلامية⁽⁷¹⁾. وفي تموز/يوليه 2022، أفيد بأن هناك عامل إغاثة بلجيكي محتجز في جمهورية إيران الإسلامية منذ شباط/فبراير 2022⁽⁷²⁾. وأبرمت جمهورية إيران الإسلامية وبلجيكا معاهدة لتسليم المجرمين، صادق عليها البرلمان البلجيكي في تموز/يوليه 2022. ومكنت المعاهدة من عودة الدبلوماسي الإيراني أسد الله أسدي الذي أُدين في بلجيكا في عام 2021 بتهمة "محاولة القتل والتورط في الإرهاب"⁽⁷³⁾.

دعاة حماية البيئة

33 - كان ينبغي أن يكون سبعة من دعاة حماية البيئة المسجونين من مؤسسة التراث الفارسي للحياة البرية، الذين أثّرت قضاياهم في تقارير سابقة⁽⁷⁴⁾، مؤهلين للإفراج المشروط بموجب قانون الإجراءات الجنائية بعد أن قضوا ثلث مدة عقوبتهم في السجن. وفي رسالة مفتوحة في أيار/مايو 2022، طلب أكثر

(66) A/HRC/50/19، الفقرات 10-13، 45 و 47 انظر الحاشية 1.

(67) www.hra-news.org/2022/hranews/a-35494/

(68) www.en-hrana.org/iranian-teachers-protests-update-230-arrests-during-last-two-months/

(69) <https://spcommreports.ohchr.org/TMResultsBase/DownloadPublicCommunicationFile?gId=27367>

(70) متاح على الموقع التالي: <https://iranhumanrights.org/2018/05/who-are-the-dual-nationals-imprisoned-in-iran/>

(71) www.france24.com/en/middle-east/20220517-iran-says-two-french-nationals-held-for-trying-to-foment-unrest

(72) www.bbc.com/news/world-europe-62048753

(73) www.tehrantimes.com/news/473656/Top-Iran-rights-official-blasts-illegal-trial-of-Assadi

(74) A/HRC/47/22، الفقرة 35.

من 2 700 أكاديمي وأفراد نشطين في المجتمع المدني من رئيس السلطة القضائية إعادة النظر في قضيتهم ومنحهم إفراجاً مشروطاً⁽⁷⁵⁾. وفي حزيران/يونيه 2022، كرر برنامج الأمم المتحدة للبيئة الدعوة إلى إطلاق سراح نيلوفر بياني، الموظفة السابقة في برنامج الأمم المتحدة للبيئة، وغيرها من دعاة حماية البيئة المحتجزين في جمهورية إيران الإسلامية⁽⁷⁶⁾. وفي 27 تموز/يوليه 2022، تم إطلاق سراح مراد طهباز، وهو إيراني من أنصار الحفاظ على الطبيعة يحمل الجنسييتين البريطانية والأمريكية، بكفالة بسوار إلكتروني. ويكرر الأمين العام دعوته إلى الإفراج عن جميع دعاة حماية البيئة المحتجزين بشكل تعسفي.

هاء - حالة النساء والفتيات

34 - ظلت القوانين التمييزية، ولا سيما بشأن الزواج، والطلاق، وحضانة الأطفال، وحرية التنقل والعمل، سارية. ووفقاً للمفصل في التقرير المؤقت، لا يزال بطء التقدم المحرز في الأحكام الواردة في مشروع القانون المتعلق بحماية المرأة من العنف وفي تخفيفها يبعثان على القلق⁽⁷⁷⁾. وأشارت الحكومة إلى أن مشروع القانون في مراحله النهائية من الموافقة.

35 - وأفادت الحكومة، في تقريرها عن منتصف المدة المقدم في آذار/مارس 2022 في إطار الاستعراض الدوري الشامل، بأن معدل الإلزام بالقراءة والكتابة بين الإناث ارتفع إلى 80,8 في المائة وأن الفجوة في الإلزام بالقراءة والكتابة بين الرجال والنساء قد انخفضت إلى أقل من 6,3 في المائة بحلول عام 2020. وعلى الرغم من هذا التقدم، ساد التمييز في الوصول إلى سوق العمل وداخله. ووفقاً للمؤشر العالمي للفجوة بين الجنسين الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي لعام 2022، تحتل جمهورية إيران الإسلامية المرتبة 144 من بين 146 بلداً من حيث المشاركة الاقتصادية والفرص، حيث تمثل النساء 14 في المائة فقط من القوة العاملة⁽⁷⁸⁾. ووفقاً للمركز الإحصائي الإيراني الرسمي، تقدر أجور النساء بأنها أقل بنسبة 41 في المائة من أجور الرجال⁽⁷⁹⁾.

36 - وعلى الرغم من التوصيات السابقة الصادرة عن الآليات الدولية لحقوق الإنسان والأمين العام بزيادة الحد الأدنى لسن الزواج للفتيات والفتيان على السواء إلى 18 سنة⁽⁸⁰⁾، فلا يزال سن الزواج القانوني 13 سنة للفتيات و 15 سنة للفتيان. ويمكن تزويج الفتيات الصغيرات اللواتي تبلغ أعمارهن 9 سنوات بموافقة والدهن والقاضي⁽⁸¹⁾. واعتبرت اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة ولجنة حقوق الطفل أن زواج الأطفال شكل من أشكال الزواج القسري، بالنظر إلى أن أحد الطرفين أو كليهما لا يستطيع التعبير عن موافقته الكاملة والحرّة والمستتيرة⁽⁸²⁾. وذكرت الحكومة، في تقريرها لمنتصف المدة المقدم في إطار الاستعراض

(75) www.didarnews.ir/fa/news/133502/

(76) twitter.com/andersen_inger/status/1533125789885124610

(77) A/HRC/50/19، الفقرات 27-29 انظر الحاشية 1.

(78) www.weforum.org/reports/global-gender-gap-report-2022/

(79) www.amar.org.ir/LinkClick.aspx?fileticket=AKeF5ZI6HcE%3D&portalid=1

(80) CRC/C/IRN/CO/3-4، الفقرة 28؛ و CRC/C/IRN/CO/3، الفقرة 28.

(81) القانون المدني، المادة 1041.

(82) التوصية العامة رقم 31 للجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة/التعليق العام رقم 18 للجنة حقوق الطفل (2019)، الصادران بصفة مشتركة، بشأن الممارسات الضارة، الفقرة 20.

الدوري الشامل، أن السلطة القضائية ترصد زواج الفتيات دون سن 13 عاما لضمان الامتثال للشروط التي ينص عليها القانون⁽⁸³⁾. ومع ذلك، فإن ارتفاع معدل الزواج في هذه الفئة العمرية قد يشير إلى أن المحاكم لا تعتبر زواج الأطفال ممارسة ضارة وتأتد به عموما. فوفقا للمركز الإحصائي، تم تسجيل أكثر من 127 000 زيجة لفتيات دون سن 15 عاما في الفترة من آذار/مارس 2017 إلى آذار/مارس 2021، وفي الفترة من 21 آذار/مارس إلى 21 كانون الأول/ديسمبر 2021، تم تسجيل زيجات أكثر من 25 000 فتاة دون سن 15 عاما. ويوضح قتل فتاة تبلغ من العمر 17 عاما في شباط/فبراير 2022 قطع زوجها رأسها في محافظة خوزستان كيف أن المحاكم لم تحافظ على المصلحة الفضلى للطفلة⁽⁸⁴⁾. وكانت الفتاة قد تزوجت عندما كان عمرها 12 عاما، بإذن من والدها وقاضي تمشيا مع المادة 1041 من القانون المدني⁽⁸⁵⁾. ويوفر قانون السكان الشباب وحماية الأسرة المعتمد حديثا ولوائحه مزيدا من المزايا المالية وغيرها من المزايا للأسر لتشجيع الزواج المبكر والحمل، دون فرض أي قيود على السن⁽⁸⁶⁾.

37 - ويثير أثر قانون السكان الشباب وحماية الأسرة على حقوق النساء والفتيات في الصحة الجنسية والإنجابية قلقا عميقا⁽⁸⁷⁾، بما في ذلك حظره للتوزيع المجاني لوسائل منع الحمل (المادة 51)، وحظر التعقيم الطوعي للرجال والنساء (المادة 51)، وتقييد إمكانية الحصول على المعلومات المتعلقة بتنظيم الأسرة (المادة 48)، وتوسيع نطاق تجريم الإجهاض (المادة 61)⁽⁸⁸⁾. وفي حزيران/يونيه 2022، تم إصدار لائحة جديدة لتنفيذ القانون، تنص على إلغاء التراخيص الطبية للموظفين المشاركين في عمليات الإجهاض⁽⁸⁹⁾. وأعلنت وزارة الصحة في تموز/يوليه 2022 أنه تماشيا مع القانون الجديد، فإن القرار النهائي بشأن الإجهاض العلاجي، في حالة تعرض حياة المرأة الحامل للخطر أو في حال تشوهات الجنين، سيتم اتخاذه من قبل قاض، وليس من قبل طبيب وفقا لما كان ينص عليه القانون السابق⁽⁹⁰⁾. وأعلنت وزارة الصحة كذلك أنه ينبغي للأطباء تسجيل المعلومات المتعلقة بالنساء الحوامل على بوابة وطنية، يكفل للسلطات الحكومية التي لا علاقة لها بالقطاع الصحي حق الاطلاع عليها⁽⁹¹⁾. وبالإضافة إلى الشواغل المتعلقة بالخصوصية، يثير ذلك مخاوف من أن البوابة منشأة بهدف تحديد حالات الإجهاض ومقاضاة مرتكبيها⁽⁹²⁾.

38 - ويساور الأمين العام القلق إزاء تزايد قمع النساء والفتيات اللاتي يتظاهرن سلميا احتجاجا على الحجاب الإلزامي⁽⁹³⁾. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، كثفت الحكومة القيود الاجتماعية وإجراءات إنفاذ

(83) الاستعراض الدوري الشامل، تقرير جمهورية إيران الإسلامية، الصفحة 103 انظر الحاشية 28.

(84) A/HRC/50/19، الفقرتان 28 و 29 انظر الحاشية 1.

(85) <https://observers.france24.com/en/asia-pacific/20220216-femicide-iran-honour-killing-beheading>

(86) المواد 10 و 11 و 13 و 68 و 69 من القانون. متاحة على: www.cbi.ir/showitem/23342.aspx؛ و

<https://dotic.ir/news/10763>؛ و qavanin.ir/Law/PrintText/295651.

(87) A/HRC/50/19، الفقرات 23-26. انظر الحاشية 1.

(88) المرجع نفسه؛ و A/76/268، الفقرة 33.

(89) www.isna.ir/news/1401033021172/

(90) www.isna.ir/news/1401042215427/

(91) المرجع نفسه.

(92) قانون السكان الشباب وحماية الأسرة، المادة 54.

(93) A/76/268، الفقرة 31؛ و A/74/273، الفقرة 36؛ و A/73/299، الفقرات 46-49.

الحجاب الإلزامي، بما في ذلك لائحة جديدة تفرض قواعد أكثر صرامة للحجاب على الموظفات الحكوميات وتعاقب من لا يلتزم بالقواعد المنصوص عليها⁽⁹⁴⁾. ووسعت شرطة الأخلاق العامة دورياتها في الشوارع، وعرضت النساء اللواتي يُنظر إليهن على أنهن يرتدين "الحجاب الفضفاض" للتحرش اللفظي والجسدي والاعتقال، وأغلقت العديد من الأعمال لعدم التطبيق الصارم لقواعد الحجاب⁽⁹⁵⁾. وفي تموز/يوليه 2022، دعا الرئيس جميع الجهات الحكومية إلى "التنفيذ الصارم لقانون الحجاب"، ودعا رئيس السلطة القضائية أجهزة الاستخبارات إلى اتخاذ إجراءات قوية ضد أولئك الذين يدعون إلى مناهضة الارتداء الإلزامي للحجاب⁽⁹⁶⁾. وطلب مكتب المدعي العام، في مشهد، من البلدية "منع النساء اللواتي لا يرتدين غطاء الرأس المناسب من الوصول إلى مترو الأنفاق"، وأمر المحافظ بحظر الخدمات في البنوك والمكاتب الحكومية للنساء اللواتي لا يرتدين الحجاب بشكل صحيح⁽⁹⁷⁾. وفي 12 تموز/يوليه 2022، نظمت السلطات مناسبات في أماكن مختلفة "لتكريم والاحتفال والترويج" لارتداء الحجاب⁽⁹⁸⁾، في حين نظمت الجهات الفاعلة في المجتمع المدني حملات ضد الحجاب الإلزامي⁽⁹⁹⁾. وألقي القبض على العديد من النساء عقب مشاركتهن في حملات على الإنترنت نشرن خلالها مقاطع فيديو بدون حجاب على وسائل التواصل الاجتماعي. وشددت اللجنة المعنية بحقوق الإنسان على أن اللوائح المحددة المتعلقة بالملابس التي ترتديها المرأة في الأماكن العامة قد تنطوي على انتهاك لعدد من الحقوق، منها: عدم التمييز؛ وحرية وأمن الشخص، في معاقبته على عدم الامتثال للائحة بالاعتقال؛ وحرية التنقل، إذا كانت حرية التنقل تخضع لهذا القيد؛ والخصوصية دون تدخل تعسفي أو غير قانوني؛ وحرية الرأي والتعبير والفكر والوجدان والدين⁽¹⁰⁰⁾.

واو - المستوى المعيشي المناسب والحالة الاقتصادية والفقر

39 - وفقا للموضح في التقرير المؤقت، فإنه على الرغم من استمرار العقوبات الدولية، شهد البلد بعض النمو الاقتصادي، ولكن زيادة التضخم وانتشار البطالة ضاعفا من زيادة تفاوت الدخل والفوارق الاقتصادية⁽¹⁰¹⁾. وأثرت تحديات تغير المناخ على النمو، ولا سيما في قطاعي الزراعة والصناعة. وفي حين شهد قطاعا النفط والخدمات نموا، انكمش القطاع الزراعي بنسبة 2,1 في المائة بسبب الجفاف وانقطاع التيار الكهربائي⁽¹⁰²⁾. ولا تزال الأزمة الاقتصادية، بما في ذلك آثار فرض الجزاءات، تحدث أثرا مدمرا على المستوى المعيشي المناسب للغالبية العظمى من السكان. وتجاوز معدل التضخم السنوي في جمهورية إيران الإسلامية 40 في المائة من آذار/مارس 2021 إلى آذار/مارس 2022. وارتفعت أسعار المواد الغذائية

(94) <https://isna.ir/xdLPB6> و www.farsnews.ir/news/14010311000393/

(95) www.article19.org/resources/iran-protest-against-mandatory-hijab/

(96) www.mizan.news/?p=4352967

(97) www.yjc.news/fa/news/8179801/

(98) www.farsnews.ir/tehran/news/14010421000196/ و dana.ir/news/1882656.html

(99) www.reuters.com/article/iran-women-rights-idINL1N2YT0FC

(100) اللجنة المعنية بحقوق الإنسان، التعليق العام رقم 28 (2000) بشأن المساواة في الحقوق بين الرجل والمرأة، الفقرة 13.

(101) A/HRC/50/19، الفقرات 49-52 (انظر الحاشية 1)؛ و www.worldbank.org/en/country/iran/publication/economic-update-april-2022

(102) www.worldbank.org/en/country/iran/publication/economic-update-april-2022

بوتيرة أسرع من معدل التضخم العام، حيث بلغت 51,5 في المائة في الفترة نفسها. وفي الفترة المشمولة بالتقرير، خففت تدابير الحماية الاجتماعية جزئياً من الضغط على رفاه الأسر المعيشية، ولكن عدم كفاية توجيه الاستحقاقات وعدم التكيف مع التضخم قللاً من أثرها.

40 - وأصبح السكن غير ميسور التكلفة بشكل متزايد. ووفقاً لاتحاد الاستشاريين العقاريين في طهران، ارتفعت الإيجارات في السنوات الثلاث الماضية بنسبة 300 في المائة في طهران⁽¹⁰³⁾. وفي حزيران/يونيه 2022، وافق الرئيس ورئيس البرلمان ورئيس القضاة على وضع حد أقصى بنسبة 25 في المائة لزيادة الإيجارات السنوية في طهران و 20 في المائة في المدن الأخرى⁽¹⁰⁴⁾. وفي الشهر نفسه، وافق البرلمان على الخطوط العريضة العامة للتشريعات التي من شأنها ضبط سوق الإيجارات.

41 - ووفقاً للمركز الإحصائي الرسمي، فإن 40,4 في المائة من السكان الذين تبلغ أعمارهم 15 سنة فما فوق نشطون اقتصادياً⁽¹⁰⁵⁾. ومن بين المتقاعدين، يقدر أن 55 في المائة منهم لا يحصلون على معاش تقاعدي، و 89 في المائة من المتقاعدين لديهم دخل شهري أقل من الحد الأدنى لسلة الإعاشة التي يقدّرها المجلس الأعلى للعمل⁽¹⁰⁶⁾. ومنذ أيار/مايو 2022، تظاهر آلاف من المتقاعدين أمام مكاتب منظمة الرعاية الاجتماعية الحكومية في جميع أنحاء البلد للمطالبة بزيادة المعاشات التقاعدية بما يتماشى مع التضخم. وفي حزيران/يونيه 2022، أعلنت منظمة الرعاية الاجتماعية الحكومية أن نسبة 62 في المائة من متقاعدي الدولة الذين يحصلون على أدنى معاشات تقاعدية، والذين يمثلون حوالي 2,7 في المائة من الناس، سيحصلون على زيادة بنسبة 57 في المائة⁽¹⁰⁷⁾.

الجزءات والميزانية والشفافية

42 - في أيار/مايو 2022، قامت المقررة الخاصة المعنية بالأثر السلبي للتدابير القسرية الانفرادية في التمتع بحقوق الإنسان بزيارة فطرية إلى جمهورية إيران الإسلامية، وأشارت إلى الأثر السلبي المتعدد الأوجه للجزءات الانفرادية في جميع القطاعات، بما في ذلك على التضخم وفي قدرات نظام الرعاية الصحية الوطني⁽¹⁰⁸⁾. وعلى الرغم من الأثر السلبي للجزءات على بعض القطاعات، فلا يزال من الصعب تحديد آثارها بدقة نظراً لانعدام الشفافية بشأن البيانات الرسمية، بما في ذلك البيانات السابقة للجزءات، فضلاً عن العوامل المضاعفة، مثل السياسات المحلية والفساد. وهناك حاجة إلى العديد من الإصلاحات السياسية للتصدي لتحديات الحالة الاقتصادية وإدارة الموارد.

(103) www.tehrantimes.com/news/474309/Housing-rental-rises-46-5-in-Tehran-city-in-a-month-on-year

(104) <https://irna.ir/xjJKSS>، و www.farsnews.ir/news/14010329000196/، و www.snn.ir/fa/news/1016744/

(105) www.amar.org.ir/LinkClick.aspx?fileticket=AKeF5ZI6HcE%3D&portalid=1

(106) www.radiozamaneh.info/u/wp-content/uploads/2021/12/LaborRightsReportSpecial-Retirees-November-2021en.pdf

(107) <http://www.imna.ir/news/579851/>

(108) <https://view.officeapps.live.com/op/view.aspx?src=https%3A%2F%2Fwww.ohchr.org%2Fsites%2Fdefault%2Ffiles%2F2022-05%2FIran-country-visit-conclusions-SR-UCM-17May2022%2520-EnglishPersian.docx&wdOrigin=BROWSELINK>

43 - وتتكون ميزانية البلد من الميزانية العامة، والتي كان من المتوقع أن تبلغ حوالي 50 بليون دولار للفترة 2022-2023، وميزانية إضافية تبلغ حوالي 75 بليون دولار مقدمة للشركات والبنوك والكيانات الربحية المملوكة للحكومة. ولا يملك البرلمان والمحكمة العليا للتدقيق في جمهورية إيران الإسلامية سلطة رصد هذه الأخيرة. وتضمنت الميزانية العامة للفترة 2022-2023 زيادة كبيرة للشرطة وقوات الأمن والجيش، حيث زادت ميزانيات المجلس الأعلى للأمن القومي بنسبة 70 في المائة، ولوزارة الاستخبارات بنسبة 82 في المائة، ولقوة إنفاذ القانون في جمهورية إيران الإسلامية بنسبة 51 في المائة، ولفيلق الحرس الثوري الإسلامي بنسبة 143 في المائة، ولهيئة الأركان المشتركة لجيش جمهورية إيران الإسلامية بنسبة 69 في المائة. ويرى البنك الدولي أن استمرار الافتقار إلى سوق متماسكة ومستقرة للنقد الأجنبي يسهم في التضخم وفي جعل السوق عرضة للفساد⁽¹⁰⁹⁾. وأظهر تقرير حزيران/يونيه 2022 الصادر عن المكتب الأعلى للمحاسبة أن الإيرادات الحكومية تمثل 37 في المائة فقط من إيرادات الميزانية المتوقعة⁽¹¹⁰⁾. ولم يتم تحصيل سوى 15 في المائة من عائدات تصدير النفط، على الرغم من ادعاءات المسؤولين بأن صادرات النفط قد زادت بنسبة 40 في المائة خلال العام الماضي، مما أثار تساؤلات بشأن توزيع عائدات تصدير النفط على كيانات خارج الميزانية العامة⁽¹¹¹⁾.

44 - ويشدد الأمين العام على أهمية البيانات الموثوقة والشفافية بشأن الميزانية وفي المالية العامة، مما يتيح للجمهور رصد الإنفاق العام. ويعد الحق في الوصول إلى البيانات والإحصاءات الحكومية جزءاً من الحق في الحصول على المعلومات، الذي تكفله المادة 19 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، وجمهورية إيران الإسلامية دولة طرف فيه. وعلاوة على ذلك، فإن المعلومات الإحصائية الموثوقة هي المفتاح لرصد التقدم المحرز بشأن خطة التنمية المستدامة لعام 2030⁽¹¹²⁾. والمركز الإحصائي لجمهورية إيران الإسلامية هو الكيان الحكومي الرئيسي المسؤول عن البيانات الرسمية. وواصلت مختلف الكيانات الحكومية نشر تقارير إحصائية متضاربة، من بينها تقارير عن الميزانية والصحة والعمالة والموارد. وشملت التحديات الأخرى التي تواجه البنية التحتية الإحصائية عدم وجود قنوات مستقلة لجمع البيانات والإبلاغ عنها، مما أدى إلى احتكار الحكومة للبيانات. وكان هناك أيضاً نقص في استخدام البيانات والإحصاءات الموجودة، بسبب الافتقار إلى الموثوقية والشفافية والمساءلة. وأدى ذلك إلى تفاقم البيئة الصعبة لأولئك الذين يسعون إلى الاعتراض على السياسات أو البيانات الحكومية، نظراً للتحديات التي تواجه تقديم أدلة إحصائية على عكس ذلك.

(109) www.worldbank.org/en/country/iran/publication/economic-update-april-2022

(110) www.jamran.news/fa/tiny/news-1558672

(111) المرجع نفسه.

(112) <https://sdgs.un.org/2030agenda>، الفقرة 48.

ثالثاً - التعاون مع الآليات الدولية لحقوق الإنسان ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان

ألف - هيئات معاهدات حقوق الإنسان والاستعراض الدوري الشامل

45 - كررت الحكومة الإعراب عن التزامها بالعمل مع الآليات الدولية لحقوق الإنسان وتقديم تقاريرها الدورية المتأخرة. وقدمت الدولة تقريرها الدوريين بموجب العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية في تموز/يوليه 2021، وبموجب اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز العنصري في كانون الثاني/يناير 2022، المتأخرين عن مواعدهما منذ عامي 2013 و 2018 على التوالي. ويرحب الأمين العام بتقديم الدولة تقريرها الطوعي عن منتصف المدة في آذار/مارس 2022 في إطار الاستعراض الدوري الشامل.

باء - الإجراءات الخاصة

46 - في آذار/مارس 2022، مدد مجلس حقوق الإنسان، في قراره 24/49، ولاية المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في جمهورية إيران الإسلامية. ويشجع الأمين العام الحكومة على مواصلة حوارها البناء مع المقرر الخاص، وعلى دعوته إلى زيارة البلد. وفي أيار/مايو 2022، استقبلت الحكومة المقررة الخاصة المعنية بالأثر السلبي للتدابير القسرية الانفرادية في التمتع بحقوق الإنسان في زيارتها القطرية.

47 - وفي الفترة من 11 حزيران/يونيه 2021 إلى 27 تموز/يوليه 2022، أصدر المكلفون بولايات في إطار الإجراءات الخاصة 32 بلاغا بشأن حالة حقوق الإنسان في جمهورية إيران الإسلامية. وردت الحكومة على 22 بلاغا. وصدر اثنا عشر بيانا عاما في الفترة نفسها.

جيم - مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان

48 - يرحب الأمين العام بالحوار القائم بين الحكومة ومفوضية حقوق الإنسان، وانفتاحها فيما يتعلق بزيارة محتملة إلى البلد ويشجع الحكومة على مواصلة وتعزيز تفاعلها مع المفوضية في مجال التعاون التقني. وفي هذا السياق، نظمت المفوضية تدريباً للدبلوماسيين الإيرانيين بشأن الآليات الدولية لحقوق الإنسان في تشرين الثاني/نوفمبر 2021. ويرحب الأمين العام بطلب جمهورية إيران الإسلامية المؤرخ أيار/مايو 2022 إلى مفوضية حقوق الإنسان لإنشاء قاعدة بيانات وطنية لتتبع التوصيات. وبالإضافة إلى ذلك، ففي مناسبات عديدة، أعرب المكتب التنفيذي للأمين العام ومفوضية حقوق الإنسان عن القلق لدى الحكومة إزاء حالة الأطفال الجانحين المعرضين لخطر الإعدام الوشيك.

رابعاً - التوصيات

49 - يحث الأمين العام الحكومة على ما يلي:

(أ) إلغاء عقوبة الإعدام، واستحداث وقف فوري لتطبيقها، وحظر إعدام الأطفال الجانحين في جميع الظروف وتخفيف الأحكام الصادرة بحقهم؛

(ب) إجراء إصلاحات لتعزيز الحق في محاكمة عادلة بما يتماشى مع المعايير الدولية، بسبل منها أن تكفل لجميع المدعى عليهم، بمن في ذلك المتهمون بارتكاب جرائم ضد الأمن القومي،

إمكانية اللجوء الفعال إلى تمثيل قانوني مجدٍ بما في ذلك الاستعانة بمحامٍ من اختيارهم خلال مرحلة التحقيق الأولي وجميع المراحل اللاحقة من الإجراءات القضائية؛

(ج) الإفراج فوراً عن جميع الأشخاص المحتجزين احتجاجاً تعسفياً لممارستهم بصورة مشروعة حقوقهم في حرية الرأي والتعبير وتكوين الجمعيات والحق في التجمع السلمي، وأن تكفل فيما يتخذ من تدابير أمنية في حالات الاحتجاجات أن تكون موافقة للمعايير الدولية، بما في ذلك المبادئ الأساسية بشأن استخدام القوة والأسلحة النارية من جانب الموظفين المكلفين بإنفاذ القوانين؛

(د) القيام بتحقيق فوري وشامل وشفاف وفعال تجريه هيئة مستقلة ومحايدة في استخدام القوة المفرطة والمميته أثناء الاحتجاجات، وكذلك في حالات الوفاة أثناء الاحتجاز والتقارير التي تفيد بوقوع أعمال تعذيب أو غيره من ضروب سوء المعاملة للأشخاص المحتجزين، ومقاضاة ومحاسبة المسؤولين العموميين، بما في ذلك مسؤولو إنفاذ القانون، الذين تثبت مسؤوليتهم عن إصدار أو تنفيذ الأوامر ذات الصلة، والمساهمة في الحقيقة والعدالة وتعويض الضحايا؛

(هـ) ضمان الحق في حرية الرأي والتعبير، وإعادة النظر في التدابير التشريعية التي تحد بلا مبرر من حرية الرأي والتعبير، بما في ذلك مشروع قانون حماية المستخدم، وضمان أن يتماشى أي تقييد للحق في حرية الرأي والتعبير خارج الإنترنت وعلى الإنترنت مع المعايير المحددة للقيود المسموح بها بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان؛

(و) ضمان أن يتمكن المدافعون عن حقوق الإنسان، والمحامون، والعاملون في وسائل الإعلام، والكتاب والناشطون في مجال حقوق العمال، والفنانون ودعاة حماية البيئة من المشاركة في أنشطتهم بأمان وحرية، دون خوف من الانتقام، أو المضايقة، أو الاعتقال، أو الاحتجاز أو المقاضاة، والتراجع عن قرار حل جمعية الإمام علي الشعبية لإغاثة الطلاب والسماح لها بالعمل دون تدخل، وتوسيع نطاق فئات السجناء المؤهلين للإفراج المؤقت في سياق جائحة كوفيد-19 لتشمل جميع المحتجزين الذين لا يشكلون تهديداً للسلامة العامة، وتوفير مجال عام لأولئك الذين يدعون سلباً إلى التغيير وإعمال حقوقهم الأساسية؛

(ز) اتخاذ المزيد من الخطوات للقضاء على جميع أشكال التمييز ضد النساء والفتيات، وتنفيذ تدابير فعالة لحمايةهن من الانتهاكات الأخرى لحقوق الإنسان، وفقاً للمعايير الدولية، وتعزيز مشاركتهن على قدم المساواة في الحياة العامة، بما في ذلك عن طريق ما يلي:

1' إعطاء الأولوية لتنقيح واعتماد مشروع القانون بشأن "الحفاظ على كرامة المرأة وحمايتها من العنف" وضمان امتثال القانون المعتمد للمعايير الدولية؛

2' توسيع نطاق خدمات الدعم المقدمة لضحايا العنف الأسري، ولا سيما عن طريق تقديم المشورة القانونية والدعم الطبي وزيادة عدد الملاجئ وقدرتها وإمكانية الوصول إليها؛

(ح) تنقيح قانون السكان الشباب وحماية الأسرة لجعله متسقاً مع المعايير الدولية، وتعزيز الحقوق في الصحة الجنسية والإنجابية، ولا سيما للنساء والفتيات؛

(ط) حماية حقوق جميع الأشخاص المنتمين إلى أقليات قومية وإثنية ودينية، والتصدي دون إبطاء لجميع أشكال التمييز ضدهم؛

(ي) الانضمام إلى اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، واتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، والبروتوكول الاختياري الثاني الملحق بالعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، الهادف إلى إلغاء عقوبة الإعدام، والاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري، والاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم، واتفاقيتي منظمة العمل الدولية الأساسيتين؛

50 - وإذ يشير إلى التحديات الاقتصادية والمالية التي تواجهها جمهورية إيران الإسلامية، يكرر الأمين العام دعوته للدول التي فرضت عليها جزاءات إلى اتخاذ خطوات مناسبة لضمان إعطاء التدابير، من قبيل الاستثناءات لأسباب إنسانية، مفعولاً فوراً وعملياً وواسع النطاق من أجل التقليل إلى أدنى حد من الآثار الضارة الناجمة عن تلك الجزاءات.

51 - وعلاوة على ذلك، يشجع الأمين العام الحكومة على ما يلي:

(أ) تقديم التقارير الدورية المتأخرة إلى هيئات معاهدات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، وتنفيذ توصيات هيئات المعاهدات والمكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة، والتعاون مع المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في جمهورية إيران الإسلامية، بما في ذلك عن طريق قبول زيارة قطرية يقوم بها المكلف بالولاية؛

(ب) مواصلة التفاعل مع مفوضية حقوق الإنسان في متابعة جميع التوصيات المقدمة في تقارير الأمين العام والتوصيات الصادرة عن الآليات الدولية لحقوق الإنسان.